الفساد المالي والإداري (الأسباب والمظاهر) من خلال مؤشرات عربية

د. أمين بن سعيدة – جامعة الجزائر3

ملخص:

يعتبر الفساد، والفساد المالي والإداري بصفة خاصة، ظاهرة خطيرة تُعنى بها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، باختلاف درجات انتشارها، وجاءت دراستنا هذه لتسلط الضوء على أهم المظاهر التي يتخذها الفساد المالي والإداري، كما تم تبيان أهم أسبابه.

تبين أن لعالمنا العربي النصيب الوافي من هذه الظاهرة، بدليل تذيل معظم الدول العربية للتقارير الدولية، والتي كان من أبرزها تقارير منظمة الشفافية الدولية، هذه المراكز المتراجعة والتي تعود وبشكل رئيسي إلى تمركز سلوكيات الفساد في المواقع العليا للسلطة، التدخلات الخارجية، انتشار الفقر وغياب الديمقراطية، وبالتالي فإن غياب قواعد الرقابة، المساءلة والمحاسبة يعتبر من الأسباب الرئيسية في تغلغلها وانتشارها مما يخلف آثارا مدمرة ونتائج سلبية لا تطال الجانب الاقتصادي فقط، بل يتعداه ليمس الجانب السياسي والاجتماعي والثقافي ... للمجتمع ككل.

الكلمات المفتاحية:

الفساد، الفساد المالي والإداري، منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد.

Abstract:

The corruption, in particular the financial and administrative corruption, is a dangerous phenomenon affecting both developed and developing countries alike, depending on the degree of their spread. Our study came to shed light on the most important aspects taken by the financial and administrative corruption, and their most important causes.

It turns out that the Arab world has the largest share of this phenomenon, in fact, most of the Arabic countries comes in the end of the international reports, such as the Transparency International reports, this declines centers belonging mainly to the concentration of the behavior of corruption in the higher positions of power, external interventions, the incidence of poverty and the absence of democracy, the absence of accountability and oversight of accounting rules, which is one of the main reasons for the penetration and spread of leaving a devastating impact and negative results, which do not affect only the economic side, but also extends to affect the political, social and cultural aspect ... the whole society.

Key words:

Corruption, financial and administrative corruption, Transparency International Corruption Perceptions Index.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمـة

تعـد ظـاهرة الفسـاد مـن المواضـيع المهمـة التـي اسـتحوذت علـى اهتمـام البـاحثين والسياسـيين والاقتصـاديين وحتـى الشـعوب بكل طبقاتهم، فالفساد ليس ظاهرة جديدة في العالم ولا تعود إلى سنة أو سنوات خلت، بل تمتد جذورها إلى قرون ويمكن أن تعود إلى بداية الحياة البشرية على الأرض، فهي مرتبطة بالانحراف عن السلوك الإنساني القويم. شاعت هذه الظاهرة في كل الأزمنة وفي كل المجتمعات وعانت من نتائجها السلبية كل الحضارات.

فالفساد لا يفرق بين دولة وأخرى ولا بين مجتمع وآخر، إذ ينتشر في كل البلدان، المتقدمة منها أو الناميـة، غنيـة أو فقيـرة، وآثـاره المـدمرة تمـس جميـع منـاحي الحيـاة السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والأخلاقية...الخ، وتتأثر بها كل طبقات المجتمع خصوصا الطبقات المتوسطة والفقيرة.

تعددت مظاهر الفساد وانتشر بسرعة كبيرة، ويعود ذلك لترابط مظاهره وتكاملها، ويعد الفساد المالي والإداري اخطر هذه المظاهر وأكثرها انتشارا وتوسعا، فتفشي هذا النوع من الفساد في بلد معين يؤدي إلى عرقلة نموه وتعطل تنميته الاقتصادية واستنزاف ثرواته وازدياد الفقر فيه، مما يؤدي في الأخير إلى خلل كبير في أخلاقيات العمل وسقوط قيم المجتمع ككل.

فـالتطورات الحاصـلة فـي البيئـة العالميـة التـي ميزهـا تحريـر التجـارة، عولمـة الاقتصـاد، انتشـار الشركات متعددة الجنسيات...الخ، فتح الباب لانتشار الفساد المالي والإداري، فقد شهد العالم خلال العقود الماضية انهيارات مالية وفضائح إدارية في شركات رائدة وعملاقة في العديد من دول العالم، ما تسبب في خسائر فادحة لكل المتعاملين معها.

لا تختلف الدول العربية عن باقي دول العالم، فواقعها يدل على أن الفساد بكل مظاهره متفشي وبشكل كبير، وان الظاهرة متأصلة فيها، وبالرغم من الجهود التي تبذلها في مكافحة هذه الآفة إلا أنها تزداد بمرور الوقت وتتعمق أكثر فأكثر في الحياة العربية، فقد قدرت خسائر هذه الدول بسبب الفساد بمليارات الدولارات.

ينتشـر الفسـاد المـالي والإداري فـي اقتصـاديات الـدول العربيـة، التـي أصـبحت مطمعـا للفاسـدين والانتهازيين نظرا للبرامج التنموية التي أطلقتها بمجرد انتعاش أسعار البترول الذي يعتبر المورد الأساسي لها. من خلال ما تقدم يكمن صياغة مشكل البحث في السؤال التالي:

"ما هي تجليات ظاهرة الفساد المالي والإداري في دولنا العربية؟ وما انعكاساتها على ترتيب هذه الدول من خلال مؤشرات الفساد العالمية؟"

تهدف الدراسة إلى التطرق إلى مظاهر وأسباب الفساد المالي والإداري وتحليل واقع الفساد في الدول العربية من خلال دراسة تحليلية لمؤشرات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية لخمس سنوات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على التوالي، وتوضيح تطور هذه الظاهرة في الوطن العربي. وللإحاطة بجوانب الموضوع، قسم البحث إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** مفهوم الفساد المالي والإداري وتطوره التاريخي؛
- **المحور الثاني:** معايير تصنيف الفساد المالي والإداري؛
- **المحور الثالث:** مظاهر الفساد المالي والإداري؛
- **المحور الرابع:** أسباب الفساد المالي والإداري؛
- **المحور الخامس:** واقع الفساد المالي والإداري في العالم العربي.

المحور الأول: مفهوم الفساد المالي والإداري وتطوره التاريخي

إن الفساد ليس ظاهر جديدة مؤقتة سرعان ما تظهر فتختفي، وإنما هي ظاهرة مستمرة عانت الدول والمجتمعات من انعكاساتها السلبية على الاقتصاد والتنمية، حيث يتفاوت حجم هذه الظاهرة من دول إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، ما جعلها تستحوذ على اهتمام الباحثين في الآونة الأخيرة مع أنها ظاهرة آخذة في القدم.

أ- مفهوم الفساد المالي والإداري

إن الفساد في لسان العرب لابن منظور نقيض **الصلاح**، والمفسدة خلاف المصلحة، والإستفساد خلاف الاستصلاح، والفساد في الأساس انحراف في سلوك الإنسان، أو المجتمع، عن الهدف والمبادئ التي تتحكم في ضبط السلوك، وذلك لتحقيق منفعة خاصة على حساب سلامة المجتمع أو المؤسسة.
ارتبط وجود الفساد بوجود النظم السياسية والدول، فهو لا يختص بشعب معين، ولا بدولة معينة، أو ثقافة دون غيرها من الثقافات، فهو قضية عالمية.

يشتق لفظ الفساد من الفعل اللاتيني "Rumpere" بمعني الكسر، أي أن شيئا ما تم كسره، هذا الشيء قد يكون سلوكا أخلاقياً أو اجتماعيا أو إدارياً، فتعريف مصطلح الفساد يرتبط بفعل لا أخلاقي وغير قانوني، كما أنه يتطور على مدى التاريخ لينتشر في البلاد المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.[1]

ليس هناك إجماع على تعريف شامل يطال كافة أبعاد الفساد، لأن الوصف متأثر من قبل الباحث بالحقل العلمي للبحث، وبالمنظور الذي ينطلق منه الراغب في تعريف الفساد، وعلى سبيل المثال لا الحصر، عرف البنك الدولي الفساد على انه «**إساءة استخدام الوظيفة العمومية للكسب الخاص**»، أما المنظمة العربية لمكافحة الفساد* فعرفته على انه «**الفساد المتفشي في السلطة والمتولد عن الثروة والإثراء غير المشروع**»[2]، كما تعرفه الأمم المتحدة على انه «**سوء استغلال السلطات العامة لتحقيق مكاسب شخصية**»،[3] وعرف على انه «**انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين وهنا يشمل الفساد الإداري والمالي كل من الرشوة، الغش، التدليس، التهرب الجبائي والتزوير...الخ**».[4]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبشكل عام فان غالبية التعاريف تدور حول أن الفساد هو سوء استخدام السلطة أو المنصب العام لغايات شخصية، ووفقا لتقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر العام 2008، الفساد هو واحد من أكثر التحديات الهائلة التي تعترض الحكم الرشيد والتنمية والحد من الفقر[5]، إذ أن الفساد المالي والإداري والمتمثل في الكسب غير المشروع من الوظائف العامة والخاصة يؤدي إلى إيرادات مالية غير مشروعة، قد تبلغ المليارات من الدولارات في بعض الحالات.

ب- أنماط الفساد:

ارتبط الفساد بالسعي وراء تحقق الغايات الشخصية وبالانحراف أخلاقي لسلوك البشر والتخلي على القيم المثلى، مما جعله ينتشر في جميع المجالات ويمس العديد من مناحي الحياة، فتعددت أشكاله وتنوعت أنماطه، ويمكن إجمال أهمها في: [6]

❖ **الفساد السياسي:** يتمثل في الانحراف عن النهج المحدد لأدبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة بيع المبادئ الموضوعية في أدبيات المنظمة للكتل الدولية أو الإقليمية أو القومية لسبب أو أكثر، مثل: الخيانة، التواطؤ، التغافل، الإذعان، الجهل والضغط....وغيرها.

❖ **الفساد الأخلاقي:** يتمثل في الانحرافات الأخلاقية وسلوك الأفراد وتصرفاته غير المنضبطة بدين أوتقاليد أو عرف اجتماعي مقبول.

❖ **الفساد الإداري:** يتعلق بمظاهر الفساد الوظيفي من خلال المنظمة، والتي تصدر من الموظف العام أثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة، ومن مظاهره:

➢ عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والانتقال من مكتب إلى آخر والامتناع عن أداء العمل أو التراخي أو التكاسل.

➢ عدم تحمل المسؤولية، إفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي...الخ.

وفي حقيقة الحال، فإن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة، وغالبا ما نجد أن انتشار احدها يكون سببا مساعدا على انتشار بعض المظاهر الأخرى، وباختصار نقول أن الفساد الإداري هو «**عدم القدرة على التحكم في ضوابط العمل، وبالتالي عدم المقدرة على تحقيق أهداف المؤسسة وتغليب المصلحة الشخصية على مصالح العمل، والعمولات والرشاوى...الخ**».[7]

❖ **الفساد المالي:** يعتبر اخطر أنماط الفساد وينتشر على مدى واسع، فهو يتمثل في الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة في التنظيمات الدولية (إداريا) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية العامة[8]، ومن مظاهره نجد: الرشوة، الاختلاس، التهرب الضريبي...الخ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي تقرير لمنظمة الشفافية الدولية والمنشور في شهر أكتوبر 2005، سجل بأن الفساد المالي والإداري اخذ في الانتشار بصورة مذهلة في العديد من الدول، فقد أكد التقرير على أن ثلثي البلدان التي شملها الاستطلاع حول مؤشر الفساد والتي عددها 159 دولة، تحصلت على اقل من خمسة وهو المعدل الذي يفسر بأن هذه الدول تواجه مشكلة فساد حقيقة، وسجلت معظم الدول العربية معدلات لم تفق مستوى الخمس نقاط، بينما بين التقرير أن أيسلندة هي اقل دول العالم فسادا بمعدل 9.7 علامة، وجاءت بعدها كل من فنلندا، نيوزيلندا، الدانمرك، سنغافورة، السويد، سويسرا، النرويج، استراليا والنمسا.[9]

ج- التطور التاريخي للفساد

يمتد الحديث عن الفساد سواء المالي أو الإداري أو الأخلاقي إلى أعماق التاريخ، وحتى يومنا هذا استمرت الدراسات والأبحاث حول هذا الظاهرة، فارتبط الفساد بانحراف السلوك الإنساني عن الطريق الصحيح للفطرة الإنسانية والتخلي عن المثل الأخلاقية.

فقد وجدت ظاهرة الفساد منذ القدم، وكانت بدايتها مع قصة قابيل وهابيل، وتطورت مع زيادة وتنوع الموارد والثروات ونمو عدد البشر ومحاولاتهم المستمرة لامتلاك ما لا يملكون وبشتى الطرق سواء السليمة أو غيرها.

وكانت أول قطعة نقدية مزورة هي القطعة النقدية الذهبية التي سبكها **بوليكراتس** حاكم جزيرة **ساموس** اليونانية سنة 353 قبل الميلاد، وكانت مصنوعة من الرصاص ومغطاة بقشرة رقيقة من الذهب، وقد أشارة كل من الحضارة الآشورية والفرعونية إلى الفساد بعدة صور منها تعاطي الرشوة وسرقة الحلي والذهب، وتحدث المصلحون والمفكرون والفلاسفة عن الفساد منذ أيام حمورابي الذي تنص شريعته على عقوبات في حق مرتكبي السرقة والتزوير وغيرها من ممارسات الفساد.[10] ولم يكن موضوع الفساد ومكافحته غائبا في الكتب السماوية، فقد حظي هذا الموضوع باهتمام كبيرة خاصة من قبل الإسلام فقد تناوله القران الكريم في 50 آية تنهى عنه وتحذر منه وتحدد أجزائه في مناسبات مختلفة وتندد بالفساد وتلوم المفسدين، وتبين خطورة الفساد وعاقبته الوخيمة، كما ورد أربع وعشرين آية في تحريم الأذى أو الأذية للآخرين.[11]

ومع الانفتاح الاقتصادي والعولمة وحرية التجارة وحرية حركة رؤوس الأموال والجريمة المنظمة انتشر الفساد في جميع أنحاء العالم وتعددت أشكاله وظواهره بالشكل الذي جعله قضية عالمية، ففي الآونة الأخيرة انهارت بعض الشركات العملاقة كشركة Enron للطاقة، وشركة Anderson Arthur لتدقيق الحسابات، وحصلت اختلاسات كبيرة في شركة WorldCom للاتصالات وشركة Parmalate الأوروبية للأغذية، حيث رجع هذا الانهيار إلى التلاعب والتزوير والاختلاسات والكذب وتغليب المصلحة الشخصية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على مصلحة العامة، كما ساهم الاحتيال والتكتم على المعلومات والتدليس إلى تفجير أزمة مالية واقتصادية عالمية أثرت وبشكل مباشر على اقتصاديات دول العالم ككل.

المحور الثاني: معايير تصنيف الفساد المالي والإداري

تتعدد الأشكال والصور التي يظهر فيها الفساد في حياة المجتمعات، ولا يمكن حصر هذه المظاهر بشكل كامل ودقيق، إذ تختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يتم السعي لتحقيقها، لذلك تختلف النظرة إلى الفساد تبعا للزاوية التي ينظر له منها، وباختلاف هذه الزاوية تختلف معايير التصنيف التي يصنف على ضوئها.

أ- **معيار انتماء الأفراد المنخرطين فيه إلى القطاع العام أو الخاص:** حسب هذا المعيار، نجد فساد القطاع العام وفساد القطاع المختلط.

1- فساد القطاع العام: ويعتبر اشد عائق للتنمية على مستوى العالم، وهو استغلال المنصب العام، خاصة أدوات السياسة مثل التعريفات والائتمان والإعفاءات...الخ لأغراض خاصة، ويتواطأ الموظفون الرسميون معا لتحويل الفوائد لأنفسهم بطرق مختلفة مثل الاختلاس وسرقة الأموال العامة والرشوة...الخ.

2- فساد القطاع المختلط: وهو الأوسع انتشارا، ويعني استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على تغيير السياسات الحكومية مما يعود بالنفع على جميع الأطراف في شكل رشاوى وهدايا من القطاع الخاص وإعفاءات وإعانات مختلفة من القطاع العام.

ب- معيار درجة الفساد: يمكن تصنيفه إلى ثلاث أقسام رئيسية هي:

1- عرضي (فردي): قد يكون الفساد أحيانا حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين، أو مؤقتا وليس منتظما.

2- مؤسساتي: في حالات أخرى يكون الفساد موجودا في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة.

3- منتظم: في أحيان أخرى يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته، وهذا الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وله ملامح تميزه عن غيره:

- ✓ أنه متجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينة.
- ✓ يميل إلى أن يكون احتكاريا.
- ✓ أنه فساد منظم ويصعب تجنبه، فهو أخطرهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- معيار الانتشار: نجد فيه:[12]

1- الفساد المحلي: يقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد، ولا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة ولا تربطهم أي علاقات بمنظمات أو هيئات أجنبية.

2- الفساد الدولي: ويقصد به الفساد الذي يأخذ أبعادا واسعة وكبيرة تصل إلى نطاق عالمي ضمن ما يعرف بالاقتصاد الحر.

د- معيار مستوى وحجم الفساد ودرجة الموظف: نجد فيه:

1- الفساد الصغير(على المستوى الأدنى): يطال عادة الموظفين لدى الإدارة وموظفي البنوك وبعض المديرين، ولا يتجاوز حدود الحاجة وأوضاع المعيشة الصعبة، الشيء الذي يفسر انتشار هذا النوع من الفساد، وكما يظهر في الاسم فهو أخف ضررا مقارنة بالفساد الكبير.

2- الفساد الكبير(على المستوى الأعلى): يطال غالبا المسؤولين الكبار وصناع القرار في البلد لأجل تحقيق فائض الريع، فهذا النوع مرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات، تجارة السلاح، والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى متعددة الجنسيات، فتحدث عادة على المستويين السياسي والبيروقراطي.[13]

رغم تعدد مظاهر الفساد المالي والإداري، إلا أن نتائجه واحدة، ألا وهي إعاقة تنفيذ البرامج التنموية، وهدر المال العام، وتعطيل عجلة الاقتصاد خاصة في دول العالم الثالث، ومن بينها دولنا العربية.

المحور الثالث: مظاهر الفساد المالي والإداري

يعد الفساد المالي والإداري من اكبر المشاكل التي تواجه خطط التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول، ومما لا شك فيه أن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسدون هي التي تدفعهم لارتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ احد أو أكثر من مظاهره التالية:

- **الرشوة (corruption):** تعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة، إذ وحسب تقرير **منظمة الشفافية العالمية**** الصادر بنهاية 2010، فإن 36% من سكان العالم العربي اضطروا لدفع رشوة إلى موظفين حكوميين على اختلاف مناصبهم. وفي تقرير آخر يقول أن منطقة شمال إفريقيا ومصر أصبحت تمثل منذ بداية الألفية أكبر نسبة هروب مالي غير شرعي في العالم، بالمقارنة مع حجمها الاقتصادي.[14]
- **المحسوبية (népotisme):** أي إمرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العائلات صاحبة النفوذ) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ **المحابـاة (favoritism)**: أي تفضـيل جهـة علـى جهـة أخـرى بغيـر وجـه حـق، كمـا فـي وجـه المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار، وخاصة في العطاءات الحكومية.

➢ **الوسـاطة (pistent)**: أي تـدخل شـخص ذا مركـز (وظيفـي أو تنظـيم سياسـي) لصـالح مـن لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو العطاء.

➢ **الابتـزاز والتزويـر(l'extorsion et la fraude)**: لغرض الحصـول علـى المـال مـن الأشـخاص مستغلا موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادات الدراسية أو تزوير النقود. [15]

➢ **نهب المال العمومي أو الاختلاس (détournement de fonds)**: استخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق، ويعني الاختلاس قانونا «**أن يتصرف الموظف العمومي في المال الذي وجد تحت يده وفي حيازة بسبب وظيفته على اعتبار انه مملوك لـه، علما بـان ملكيتـه هنـا ناقصـة، كـأن يأخـذ أو يطلـب أي موظـف لـه شـأن فـي تحصـيل الضـرائب أو الرسـوم أو العوائـد أو الغرامـات مـا لـيس مسـتحقا أو يزيـد علـى المستحق مع علمه بذلك، أو كل موظف مسؤول عن توزيـع سلعة أو عهد إليـه بتوزيعها فاخل عمدا بنظام توزيعها**».

➢ **غسيل الأموال (blanchiment d'argent)**: وكمظهر من مظاهر الفساد الإداري والمالي، فهي عمليات يتم بها تحويل الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة إلى أموال مشروعة أو إضفاء صفة الشرعية على تملكها وحيازتها والتكتم عليها بحيث تبدو وكأنها اكتسبت بسبل مشروعة بنظر الدولة والمجتمع. [16]

➢ **التهرب والغش الضريبي**: إن التحايل المستمر والمتزايد على دفع الضرائب يعتبر إحدى أوجه الفساد المالي والإداري، إذ يحرم الخزينة العمومية للدولة من مصدر مهم من مصادر إيراداتها، ففي الجزائر مثلا، قدر أن قيمة التهرب الضريبي بلغ 864 مليار دينار إلى غاية سنة 2011، وهو ما قيمته 15 مليار دولار، أي ما يعادل 02% من الناتج الداخلي الخام، فأصحاب الأجور والذين يمثلون الشريحة المحدودة الدخل في المجتمع، هم من يكادون يوفون ضرائبهم لأنها تقتطع من المنبع، أما باقي العاملين في النشاط الاقتصادي والتجاري فيمارسون هذا التهرب بكافة أشكاله بتواطؤ أحيانا مع رجال الإدارة.

➢ **الفساد في بيئة المجتمع**: تلوث، دخان المصانع (إذ كان للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهرة الاحتباس الحراري التي يمر بها العالم). [17]

➢ عمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ **أنشطة السوق السوداء:** والتي تحقق منها دخول طائلة للمتعاملين فيها، بمخالفة القوانين الدولية، وكمثال على ذلك المتاجرة في العملات الأجنبية في الدول التي تفرض رقابة على معاملات النقد الأجنبي، المتاجرة في السلع التي تعاني البلاد نقص المعروض منها بالنسبة للطلب عليها ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بما يتجاوز ضوابط تسعيرة الدولة...الخ.

➢ **التقاليد البيروقراطية:** التي تؤدي عادة إلى طبقة موظفين منتفعين من التعقيدات الإدارية ويحصلون على ثمن تقديم تسهيلات، وفي المقابل يغضون الطرف عن الشروط والإجراءات المقررة لصالح الدولة والشعب.

➢ إعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة (تثير بعض التقديرات إلى أن أكثر من30% منها لا تدخل خزينة الدولة، وتذهب إلى جيوب المسؤولين، أو رجال الأعمال الكبار).

الفساد في الدول النامية عامة والعربية خاصة، هو بمثابة سرطان لا يمكن علاجه يدمر بشكل مأساوي المجتمعات ويجعل الملايين من البشر فقراء معدمين، فمخالب الفساد تصل إلى كل مكان من مكاتب الرؤساء والوزراء إلى أصغر وحدة إدارية.[18]

في هذه النقطة نجد أن المشرع الجزائري عرف الفساد وحدد مظاهره، حيث عرفه على انه «**كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون**»،[19] وجاء في الباب الرابع من هذا القانون ما يلي من جرائم:

- ✓ رشوة الموظفين العموميين؛
- ✓ الامتيازات غير المبررة والرشوة في مجال الصفقات العمومية؛
- ✓ رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية؛
- ✓ اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي؛
- ✓ الغدر، كل موظف عمومي يطالب أو يتلقى أو يشترط أو يأمر بتحصيل مبالغ مالية يعلم أنها غير مستحقة الأداء أو يجاوز ما هو مستحق سواء لنفسه أو لصالح الإدارة أو لصالح الأطراف الذين يقوم بالتحصيل لحسابهم؛
- ✓ الإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم؛
- ✓ استغلال النفوذ وإساءة استغلال الوظيفة؛
- ✓ تلقي الهدايا واخذ فوائد بصفة غير قانونية؛
- ✓ التمويل الخفي للأحزاب السياسية؛
- ✓ الرشوة في القطاع الخاص؛
- ✓ عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

✓ الإثراء غير المشروع، تبييض العائدات الإجرامية وإخفاء العائدات المتحصل عليها.

كما أن القانون الجزائري يمنع التعامل مع المصارف التي ليس لها وجود مادي ولا تنتسب إلى مجموعة مالية خاضعة للرقابة (بنوك افتراضية–الكترونية–صورية)، وذلك من اجل منع تحويل عائدات الفساد وكشفها، إذ يمنع إقامة مثل هذه المصارف على الإقليم الجزائري أو التعامل معها.[20]

المحور الرابع: أسباب الفساد المالي والإداري

ينتشر الفساد في جميع دول العالم متقدمة كانت أو متخلفة، لكن له على هذه الأخير الأثر البالغ لافتقارها لأجهزة رقابية فعالة ولضعف إدارتها العمومية، كما أن الحافز على اكتساب الأموال قوي جدا لتفاقم الفقر وانخفاض مرتبات الموظفين الحكوميين خاصة وارتفاع مستويات التضخم، بالإضافة لضعف عملية الرقابة وتطبيق القوانين ضد المخالفين وقصور الأنظمة المحاسبية، لذا نجد أن من بين الأسباب المؤدية لتفشي الفساد ما يلي:[21]

أ– **الأسباب الاقتصادية:** ومنها:

➢ **تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية:** إن أحد الأسباب الرئيسية لظهور الفساد هي تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية، إذ أن الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشاوى للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة، ويأخذ التدخل الحكومي أشكالا عدة نذكر منها: الإعانات الحكومية، التحكم في الأسعار...الخ.

➢ **الكتمان والاحتكار والمحاسبة:** فكلما تمتع الموظفون العموميون السياسيون بدرجة أعلى من الكتمان والسرية والاحتكار، وبدرجة أقل من المحاسبة، زادت احتمالية وقوع الفساد، فالمنصب الحكومي يعطي صاحبه درجات متباينة من السيطرة على الأنشطة الحكومية، مثل عقود المشتريات والاستثمارات الحكومية المختلفة والحوافز الضريبية.

➢ **انخفاض مستويات الأجور الحكومية:** توجد علاقة عكسية بين معدل الفساد والمستوى المنخفض للأجور في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص، مما يحفز لجوء الموظفين لتحسين دخلهم باستغلال وظائفهم الحكومية عن طريق الرشوة مثلا، وهذا لتحقيق التوازن مع الإنفاق الخاص.

➢ **تضخم الجهاز الإداري:** بمعنى أن حجم القطاع العمومي يفوق احتياجاته، ومن شأن هذا أن يعقد الإجراءات الإدارية، ويضعف التواصل مع المواطنين، بالإضافة إلى كونه يعد هدرا لموارد الدولة.

➢ **كبر نسبة موازنة الدفاع في الموازنة العامة:** يرجع ذلك إلى طبيعة السرية المتوقعة في عقد العقود المرتبطة بتوريد الأسلحة، وانخفاض درجة الشفافية في الحصول على المعدات العسكرية حيث لا تنشر ولا تناقش مثل هذه العقود في المجالس التشريعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **انعدام المنافسة:** عادة ما يكون لدى الشركات المنتجة، التي تعمل في سوق احتكاري، حافزًا قويًا لكسب رضا الحكومة وعلى الأخص إذا كانت الحكومة ترعى الاحتكار.[22]

ب- الأسباب الإدارية:

- تهاون الأجهزة الحكومية في معالجة الانحرافات والفساد الإداري وعدم تطبيق الجزاءات التي تردع كل منحرف؛
- قصور وعيوب الهيكل التنظيمي كعدم تحديد ووضوح قنوات الاتصال ونطاق الإشراف الإداري وازدواجية الاختصاصات والمهام الوظيفية مما يؤدي إلى صعوبة تحديد المسؤوليات؛
- عدم كفاءة الموظفين مما يسبب قيام الموظف بعمله بصورة متدنية ويصبح بيئة خصبة لارتكاب الفساد؛
- قلة عدد الموظفين خاصة في المجال المالي والمحاسبي مع زيادة حجم الأعمال الملقاة على عاتقهم مما يسبب استغلاله لارتكاب حالات الفساد وكثرة الأخطاء المحاسبية نتيجة ضغط العمل وعدم وجود مراجعة دقيقة على أعماله؛
- اختلال أنظمة الأجور والحوافز.[23]

ج- الأسباب السياسية:[24]

- **الحكومات الضعيفة:** يؤدي ضعف الحكومة إلى تنمية الفساد ويمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة الحكومة من خلال معرفة ما يلي:
  - ✓مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية؛
  - ✓مدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف؛
  - ✓مدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة.
- **عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد:** لأن القيادة السياسية هي القدوة والمثل لباقي مسؤولي الدولة، فلابد أن تكون هي السباقة في مكافحة الفساد، وتزداد الطامة عندما يشترك القادة أنفسهم في أعمال الفساد أو عندما يتغاضون عن مثل هذه الأعمال لأقاربهم أو أصدقائهم، وبالطبع لا يتوقع أن يفعل الموظفون الحكوميون ما لا يفعله رؤساؤهم.

د- الأسباب الاجتماعية والثقافية والقانونية:

- **نمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع:** يؤكد علماء الاجتماع والإدارة على أن الأجهزة الإدارية لا تعمل في فراغ وأن للبيئة الخارجية تأثير مباشر على سلوك العاملين فيها، وعلاقات أفراد المجتمع السلبية وعاداتهم وتقاليدهم الموروثة تفرض نفسها على المنظمات، فعندما تكون الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبلية في المجتمع قوية، يميل المسؤولون الحكوميون لتفضيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أقاربهم وأصدقائهم، ويتم التوظيف حسب الانتماءات العشائرية والإقليمية والطائفية في المناصب العليا والمهمة التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة والمزايا غير المشروعة.

- **تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها:** يتم خرق القوانين بسبب عدم دقتها، مما يفتح الباب للتأويلات والتفسيرات المختلفة من قبل الموظفين العموميين، بالإضافة الى تعقد التشريع الضريبي وما يحويه من إعفاءات وتخفيضات؛ وهنا نشير إلى بعض التقارير التي تبين شغف العديد من الأفراد للعمل في مصالح الجمارك والضرائب على الرغم من انخفاض معدلات الأجور فيها، بسبب إمكانية التلاعب في النصوص وتطبيق الحوافز الضريبية وتحديدها من قبل مفتشي الضرائب.
- **قلة معاقبة المفسدين:** على الرغم من تفشي ظاهرة الفساد إلا أننا نلاحظ انخفاض عدد الأفراد الذين يعاقبون بتهمتها، وكذا نجد فجوة كبيرة بين العقوبات المنصوص عليها قانونيا والجزاءات والعقوبات الفعالة.

كما يبقى أيضا من الأسباب التي تشيع الفساد وتساهم في تفشيه عدم وتوظيف الرجل المناسب في المكان المناسب، وهو ما نراه جليا في مجتمعاتنا العربية خاصة، إذ لا يراعى في عملية التوظيف أسس علمية مدروسة وقواعد موحدة تأخذ بعين الاعتبار المستوى الدراسي والمهارات المكتسبة لدى الفرد وقدرته وجدارته وكفاءته في شغل المنصب المقترح، بل تتداخل في العملية معايير أخرى مما يفتح الأبواب على تلاعبات ومخالفات لا حصر لها من شأنها أن تشيع الفساد بأنواعه.

المحور الخامس: واقع الفساد في العالم العربي

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية، موجودة في كل الدول بدون استثناء، إلا أن حجم هذه الظاهرة يختلف من دولة إلى أخرى، ويرتبط حجم هذه الظاهرة بمجموعة من الأسباب منها السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية...الخ، وتعد الدول العربية من الدول التي تعاني من ظاهرة الفساد، فقد استفحل في جميع مفاصل الحياة فيها.

الفساد المنشر في دولنا العربية يتعدد ويتنوع بين أشكال الفساد السياسي والمالي والإداري، وإن تعددت أشكاله فان أسبابه، بالإضافة إلى الأسباب المذكورة سابقا، تعود وبشكل رئيسي إلى تمركز سلوكيات الفساد في المواقع العليا للسلطة في الدول العربية، وقد ساهمت التدخلات الخارجية في تعزيز ثقافة الفساد والتي بدورها أدت إلى تفاقم حالة الفقر في المجتمعات العربية، وغياب الديمقراطية، وبالتالي فإن غياب قواعد الرقابة، المساءلة والمحاسبة يعتبر من الأسباب الرئيسية في تغلغل وانتشار هاته ظاهرة.[25]

تكثر في الوطن العربي تدخلات كبار القوم في شؤون القطاع الخاص، بل قد يصبح هؤلاء شركاء في الشركات دون أن يدفعوا ثمنا حقيقيا لأسهمهم...الخ، وبالمقابل تحصل إدارة هذه الشركة على حصانة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كافية تمنع أية جهة رقابية من التدخل في شؤونها، ما يساعد في حماية الفاسدين والتغطية على القضايا الناجمة عن سوء الإدارة، وتعزيز مبدأ غياب الرقابة والمساءلة والمحاسبة.[26] بالإضافة إلى ما سبق فإن ضعف السلطة التشريعية في سن القوانين وفي مراقبة أعمال السلطة التنفيذية، وضعف الإرادة السياسية في مكافحة الفساد ساهم وبشكل مباشر في انتشار الظاهرة واستفحالها.

تهتم الكثير من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية بموضوع الفساد من حيث تحديد حجم الظاهرة ودراستها ووضع السياسات والأدوات الكفيلة بمحاربتها، وتعد **منظمة الشفافية الدولية** من أهم هذه الهيئات على المستوى العالمي، فمنذ العام 1995 بدأت بإصدار مؤشر مدركات الفساد (**CPI** :Corruption Perceptions Index) ويعتبر من أهم إصدارات هذه الهيئة، حيث يقيم ويرتب الدول أو المناطق بحسب درجة إدراك وجود الفساد في القطاع العمومي، وهو مؤشر مركب ويشكل مزيجاً من استطلاعات الرأي ويعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها منظمات وهيئات مختلفة وحسنة السمعة. يعكس مؤشر مدركات الفساد آراء المراقبين من جميع أنحاء العالم متضمنا الخبراء من نفس الدولة الجاري تقييمها.

يقيم مؤشر مدركات الفساد الدول حسب مجموع النقاط الذي تحرزه الدولة أو المنطقة على مقياس يتراوح بين 0–10 على مستوى الإدراك من الموجود في القطاع العمومي لتلك الدولة، حيث يشير الرقم 0 إلى أن هناك فساداً على مستوى عال في الدولة والرقم 10 يشير إلى أن الدولة نظيفة من الفساد، ولقد ضم المؤشر في سنة 2013 عدد كبير من الدول وصل إلى 175 دولة من بينها 20 دولة عربية، تقاسمت المرتبة الأولى كل من **نيوزلندا** و **الدانمرك** وفي المرتبة الأخيرة **الصومال**،[27] ويوضح الجدول رقم 01 رصيد والترتيب العربي والعالمي للدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد لخمس سنوات متتالية ابتداء من 2009.

جدول رقم (01): مؤشر الفساد للدول العربية لأعوام 2009–...–2013

الدولة	2009			2010			2011			2012			2013		
	رصيد	دولي	عربي	رصيد	دولي	عربي	رصيد	دولي	عربي	رصيد	دولي	عربي	رصيد	دولي	عربي
قطر	7	22	01	7.7	19	01	7.2	22	01	6.8	27	01	6.8	28	02
الإمارات	6.5	30	02	6.3	28	02	6.8	28	02	6.8	27	01	6.9	26	01
عمان	5.5	39	03	5.3	41	03	4.8	50	04	4.7	61	05	4.7	61	04
البحرين	5.1	46	04	4.9	48	04	5.1	46	03	5.1	53	03	4.8	57	03
الأردن	5	49	05	4.7	50	05	4.5	56	06	4.8	58	04	4.5	66	06
تونس	4.2	65	07	4.3	59	08	3.8	73	08	4.1	75	08	4.1	77	08
الكويت	4.1	66	08	4.5	54	07	4.6	54	05	4.4	66	06	4.3	69	07
المغرب	3.3	89	09	3.4	85	09	3.4	80	09	3.7	88	09	3.7	91	09
السعودية	4.3	63	06	4.7	50	05	4.4	57	07	4.4	66	06	4.6	63	05
الجزائر	2.8	111	10	2.9	105	12	2.9	112	11	3.4	105	11	3.6	94	10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جيبوتي	2.8	111	10	3.2	91	10	3.0	100	10	3.6	94	10	3.9	94	10
لبنان	2.5	130	14	2.5	127	13	2.5	134	14	3.0	128	14	2.8	127	14
مصر	2.8	111	10	3.1	98	11	2.9	112	11	3.2	118	12	3.2	114	12
موريتانيا	2.5	130	14	2.3	143	15	2.4	143	15	3.1	123	13	3.0	119	13
ليبيا	2.5	130	14	2.2	146	16	2.0	168	17	2.1	160	17	1.5	172	18
اليمن	2.1	154	17	2.2	146	16	2.1	164	16	2.3	156	16	1.8	167	15
سوريا	2.6	126	13	2.5	127	13	2.6	129	13	2.6	144	15	1.7	168	16
السودان	1.5	176	18	1.6	172	18	1.6	177	19	1.3	173	19	1.1	174	19
العراق	1.5	176	18	1.5	175	19	1.8	175	18	1.8	169	18	1.6	171	17
الصومال	1.1	180	20	1.1	178	20	1.1	182	20	0.8	174	20	0.8	175	20

المصدر: من إعداد الأستاذ، بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية لسنوات 2009-2010-2011-2012-2013

يمثل الجدول رقم 01 ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات ادارك الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية لسنوات 2009-2010-2011-2012-2013، حيث يستخدم مؤشرات ادارك الفساد بيانات عملت على توفيرها مؤسسات وهيئات دولية وإقليمية هي «**بنك التنمية الإفريقي، بنك التنمية الآسيوي، مؤسسة بيرتلسمان، وحدة الاستخبارات الاقتصادية، دار الحرية، مؤسسة البصيرة العالمية، البنك الدولي، تقارير الأمم المتحدة ووحدة المعلومات في مجموعة الإيكونومست البريطانية، المجموع الدولية للتجارة، مركز التنافسية العالمية**»، وعلى ثلاثة مصادر لعمليات التقييم التي تم إجراؤها من قبل كبرى شركات الأعمال وهي: «**معهد التنمية الإدارية، ومؤسسة الاستشارات بشأن المخاطر السياسية والاقتصادية، والمنتدى الاقتصادي العالمي**».[28] بالإضافة إلى بعض استطلاعات الرأي التي تقوم بها جهات إقليمية ووطنية والاستعانة بتقارير الخبراء الدوليين والمحليين.

ومن الملاحظ في الجدول رقم 01 أن كل الدول العربية بها درجة كبيرة من الفساد بالرغم من أن معظمها لم تأتي في أدنى السلم، إلا أنها سجلت نسب فساد مرتفعة، وقد سجلت وعلى مدار سنوات المقارنة دول التعاون الخليجي الصدارة من ناحية الدول اقل فسادا في العالم العربي، فاحتلت **قطر** و**الإمارات العربية المتحدة** المراتب الأولى، حيث حافظة هذه الدولتين على مؤشرات تفوق 5.9 طوال مدة خمس سنوات، بينما سجلت بعض الدول العربية مؤشرات لا تزيد عن 5.5 ولا تقل عن 4.5 طول هذه المدة على غرار كل من **البحرين، عمان، الأردن**، بينما سجلت باقي الدول العربية مؤشرات اقل من 5 وهذا دليل على ارتفاع درجة إدراك الفساد في هذه الدول، وتفاوتت باقي الدول في الترتيب حيث كانت **تونس** الأفضل في شمال إفريقيا ويليها **المغرب، الجزائر، مصر، موريتانيا وليبيا** على التوالي، أما **دجيبوتي، سوريا ولبنان** فلم تختلف كثيرا على الدول العربية الواقعة في القارة الإفريقية، وتذيلت الترتيب العالمي دول عربية مثل **اليمن، العراق، السودان و الصومال.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحظ أيضا في ترتيب الدول العربية انه هناك تذبب في الترتيب العالمي سواء صعودا أو نزولا، حيث يعود هذا التذبذب إلى عدة أسباب منها زيادة عدد الدول التي يشملها التقدير حيث كانت في بداية إصدار هذا المؤشر سنة 1995 حوالي 50 دولة وفي 2011 سجلت 182 دولة وعادة في 2012 لتسجل 175 دولة، ويعود أيضا لسعي الدول إلى سن قوانين وإصدار تشريعات لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة، بالإضافة إلى درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول فمثلا في سنة 2008 كانت الأزمة المالية العالمية تلقى بظلالها على العالم ككل مما خلق جو من عدم الاستقرار الاقتصادي، وفي السنوات التي تلتها ومع بروز توقعات متفائلة للخروج من هذه الأزمة زادت دراجات الاستقرار، بالإضافة إلى انعدام الاستقرار السياسي والأمني في الدول العربية خاصة من أواخر 2010 الى غاية بدايات 2013، الذي خلقته تحركات سياسية شعبية ودولية بما اصطلح عليها بثورات الربيع العربي، ونجد أن الدول العربية التي تقدمت في الترتيب العالمي هي على التوالي: **قطر، الإمارات، الكويت، المملكة العربية السعودية**، حيث تعتبر هذه الدول من أفضل الدول توزيعا لثرواتها بين أفراد الشعب، ولكن لا يمكن معرفة إن كان سبب هذا التحسن عائدا بالفعل إلى تطورات ايجابية مثل زيادة الإرادة السياسية ورغبتها في مكافحة الفساد أو نابع من حجب الآثار السلبية للفساد نتيجة لوجود فائض كبير في الأموال يساهم في تسريع التنمية الاقتصادية، بينما تراجعت بعض الدول مثل: **الأردن، تونس، الجزائر، لبنان، موريتانيا، ليبيا واليمن**، بالرغم من أن هذه الدول تبنت فلسفة الإصلاح من خلال برامج وقوانين وإنشاء هيئات لمكافحة الفساد، وحافظة باقي الدول على مستواها في الترتيب بتذبذب بسيط فقط لا يتعدى صعودا ونزولا 05 درجات.

من كل ما سبق، نلاحظ أن دولنا العربية ما فتئت تتذيل التقارير الدولية في مجال الفساد بأنواعه، إذ تقدر الخسائر التي تتكبدها كل عام بمليارات الدولارات، التي كان بالإمكان الاستفادة منها في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في دولنا وبناء اقتصاديات قوية قادرة على المنافسة، لكن هذه الظاهرة تعاظمت بشكل كبير مما جعلها تكافح بشتى الطرق للوقوف أمام مد الفساد الذي يعصف بها، لذ فإن بقاء الفساد وتفشيه بهته الوتيرة، هدد وسيبقى يهدد وبلا شك فرص الإصلاح الحالية والمستقبلية وفرص التنمية الحقيقية المستدامة.

خاتمة

إن الفساد بكل مظاهره وأنماطه يعد من الإشكاليات التي تتخذ طابعا عالميا، إذ باتت هذه الآفة متفشية في جميع دول العالم دون استثناء، المتقدمة منها والنامية، ظاهرة تعدت الحدود الوطنية وأصبحت تحمل طابعا عالميا، حيث لم تقتصر على مجتمعات وأنظمة اقتصادية بعينها دون الأخرى، بل تعاني منها وعلى مدى التاريخ معظم المجتمعات لكن بدرجات متفاوتة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يخلق الفساد من العدم، فالدول التي ينتشر فيها،خاصة الفساد المالي والإداري، يلاحظ أن بها أرضية خصبة مشجعة ومساعدة على خلق الجو الملائم لنموه وانتشاره، ولم تكن الدول العربية بمنأى عن هكذا ظاهرة، حيث قدرت الخسائر الناتجة عن الفساد في عالمنا العربي بحوالي 400 مليار سنويا كما أوضحت رئيسة منظمة الشفافية الدولية. إن انتشار الفساد خاصة الفساد المالي والإداري بكل أشكاله وأنماطه يؤثر وبصفة كبيرة على اقتصاديات الدول فهو السبب الرئيسي في إعاقة برامج التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي.

من خلال دراستنا لموضوع الفساد والتركيز على الفساد المالي والإداري، ودراسة الواقع العربي بتحليل مؤشرات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، أمكننا تسجيل النتائج التالية:

❖ يرتبط الفساد المالي والإداري بسوء استخدام السلطة أو المنصب العام لغايات شخصية، كما يتخذ عدة أوجه، تختلف باختلاف المعيار المتخذ، فنجد منه ما هو محلي أو دولي، عرضي مؤسساتي أو منتظم ...الخ؛

❖ يتخذ الفساد مظاهر عدة، من أهمها: الرشوة، الوساطة، الاختلاس، نهب المال العمومي، الابتزاز والتزوير، التهرب والغش الضريبي، غسيل الأموال...الخ، وغيرها من مظاهر السلوك غير القويم والخارج عن القانون، الذي يضر بالهيكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي... للدولة، مما يستدعي اتخاذ إجراءات رادعة ضده، لما له من أثار سلبية ومدمرة؛

❖ إن لاتخاذ الفساد عدة مظاهر؛ أسباب عدة، تباينت بين الاقتصادية منها والسياسية والإدارية والاجتماعية...وغيرها، ونجد من أبرزها: ضعف الأجور الحكومية، كبر موازنة الدفاع وسرية عقودها، تعقد القوانين الضريبية وصعوبتها، بالإضافة الى ضعف العقوبات المسلطة على المفسدين بالمقارنة مع حجم الجرم المرتكب مما يشجع على ارتكاب هكذا جرائم؛

❖ هذه المظاهر والأسباب وغيرها، لم يسلم منها عالمنا العربي، فنجد الفساد قد "**تأصل**" فيه، إذ لطالما احتلت دولنا العربية مراكز متراجعة دوليا على مدى عدة سنوات، ولعل تقارير منظمة الشفافية الدولية لهي مثال على ذلك، إذ تباينت معدلات الفساد من دولة الى أخرى، إلا أن معظمها سجل نسب فساد مرتفعة، لعل من أسبابها: سيطرة المفسدين على مراكز السلطة، الفقر، غياب الديمقراطية، ضعف أجهزة الرقابة... وغيرها من الأسباب التي ميزت ولازالت تميز ملامح بيئتنا العربية.

إن قبوع دولنا العربية في هكذا مراكز، وهكذا أوضاع، يضعها أمام آفة فتاكة، لن ينفع معها أي جهود لإرساء التنمية المستدامة أو أي برامج إصلاحات، بغية تمكين شعوبنا من مستويات الرفاه الاجتماعي واللحاق بركب الدول المتقدمة، كيف ذلك وميارات الدولارات تجد طريقها خارج الدوائر الاقتصادية مما يحرم هذه الدول من أموال طائلة كان بالإمكان الاستفادة منها في بناء مجتمعاتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والخروج بها مما هي فيه، إذ أن الجهود الدولية والعربية المبذولة في هذا المجال، وبالنظر الى مستويات الفساد في دولنا العربية، تبقى غير كافية لمواجهة هكذا آفة، وبالتالي يجب تكثيف الجهود وتوحيدها أمام هكذا ظاهرة، خاصة في ظل تعديها للحدود الوطنية واتخاذها طابعا دوليا.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

1- زرزار العياشي، دور التدقيق الحكومي في مكافحة الفساد وتحقيق الإدارة الرشيدة ، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر-الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، سكيكدة-الجزائر، 2010، ص:02.

*- منظمة أهلية مستقلة لا تسعى إلى الربح تأسست سنة 2005، وتم تسجيلها في المملكة المتحدة واتخذت بيروت عاصمة لبنان مقراً عاماً لها، تهتم بأمور الشفافية ومناهضة الفساد والحكم الصالح في الأقطار العربية، حيث تجهد المنظمة إلى تعزيز الشفافية والحكم الصالح في العالم العربي من خلال مجموعة من البرامج والمنشورات لمكافحة الفساد، وتعميم الوعي بآثاره المدمرة على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- زياد حافظ وآخرون، البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، أفريل 2009، ص:95.

3- محمود حسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية من اجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2010، ص:213.

4- فايزة ميموني وخليفة مراد، السياسة الجنائية للمشرع الجزائري في مواجهة ظاهرة الفساد، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد:15، سبتمبر، 2009، ص:227.

5- أرقام وإحصائيات المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 3 تريليونات دولار سنوياً خسائر الدول من أنشطة تحالف السلطة ولصوص المال العام في الدول النامية، متاح على : http://www.arabanticorruption.org، تاريخ الإطلاع: 2015/02/16.

6- محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص:214.

7- عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي-تجربة الأردن، ورقة عمل مقدمة ضمن ندوة المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي -تونس، ماي 2007، الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي-بحوث وأوراق عمل الملتقيات والندوات التي عقدتها المنظمة خلال عام 2007 حول مكافحة الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة-جمهورية مصر العربية-، 2008، ص:35.

8- محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص:214.

9- عطا الله خليل، مرجع سبق ذكره، ص-ص:36-37.

10 هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان-الأردن، 2011، ص-ص:61-62.

11- وهبة مصطفى الزحيلي، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، الجزء الأول، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص:14.

12- هاشم الشمري وإيثار الفتلي، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 48-49.

13- أمنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر، 2006، ص-ص:41-43.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**– منظمة دولية تتكون من مجموع 100 فرع محلي، وسكرتارية دولية في برلين–ألمانيا، تأسست في عام 1993 كمؤسسة غير ربحية، وهي الآن منظمة عالمية غير حكومية، تصدر مؤشر مدركات الفساد السنوي وتقرير الفساد العالمي الذي يعتبر بارومتر الفساد في العالم ودليل دافعي الرشوة وتقييمات نظام النزاهة الوطني...الخ، وتعتبر الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد الفرع الوطني لمنظمة الشفافية العالمية في الجزائر، لمزيد من المعلومات زيارة موقع المنظمة: http://www.transparency.org.

14– أرقام وإحصائيات المنظمة العربية لمكافحة الفساد، مرجع سبق ذكره.

15– محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص–ص:215–216.

16– نواف سالم كنعان، الفساد الإداري المالي أسبابه، آثاره، وسائل مكافحتها، مجلة الشريعة والقانون، العدد:33، جانفي2008، ص:106.

17– محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص–ص: 215–216.

18– أرقام وإحصائيات المنظمة العربية لمكافحة الفساد، مرجع سبق ذكره.

19– القانون رقم 11–15 المؤرخ في 2 أوت 2011، المعدل والمتمم للقانون رقم 06–01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:14، الصادر في: 2011/08/10، ص:05.

20– المادة 59، قانون العقوبات، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009، الصفحة 36.

21– امنصوران سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص–ص:174–178.

22– مركز المشروعات الدولية الخاصة، إرشادات عملية لمكافحة الفساد مكافحة الفساد التوجه إلى القطاع الخاص، متاح على: http://www.cipe-arabia.org ، تاريخ الاطلاع: 2015/03/22،ص:05.

23– صبحي منصور، أخلاقيات الوظيفة العامة والفساد الإداري، ورقة عمل مقدمة في ملتقى الاتجاهات المعاصرة لإدارة الوظيفة العامة وشؤون الموظفين، الرباط، 2007، ص–ص:197–198.

24– أمنصوران سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص–ص: 174–178.

25– بدون مؤلف، من المسؤول عن ظاهرة الفساد، نشرة الشفافية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، العدد:05، مارس 2010، بيروت–لبنان، ص:02.

26– محمد حجاز، الفساد في الدول العربية وفرة الجهات الرقابية والقوانين...وانعدام المساءلة والمحاسبة، نشرة قضايا الإصلاح الاقتصادي، مطبوعات مركز المشروعات الدولية الخاصة، متاح على: http://www.cipe-arabia.org، تاريخ الإطلاع: 2015/03/30.

27– لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على تقرير مؤشر مدركات الفساد 2013 على: http://cpi.transparency.org.

28– هشام يحيى، مراجعة لـ مؤشر مدركات الفساد لعام2010،المنظمة العربية لمكافحة الفساد،يرجى الاطلاع على: http://www.arabanticorruption.org، تاريخ الإطلاع: 2015/03/30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com